# أفريقيا وجائحة كورونا
# تدابير وتحديات الاستجابة القارية المشتركة

**د. محمود زكريا محمود إبراهيم**(*)

• **مُلخص:**

يتمثل موضوع الدراسة في تناول الاستجابة الأفريقية على المستوى القاري "الجماعي أو متعدد الأطراف" في مواجهة جائحة كورونا، والتي تعد بمثابة أحد أبرز الأزمات العابرة للحدود التي واجهها النظام الدولي بمختلف وحداته منذ عقود زمنية ممتدة، وشكلت أحد أبرز قضايا السياسة الدولية في العالم منذ بداية ظهورها في الصين في أواخر عام 2019. وتكمن أهمية هذه الدراسة في ضوء أن أفريقيا كباقي الأقاليم الجغرافية في العالم قد تأثرت بشكل كبير وعلى كافة المستويات بجائحة كورونا التي اتسمت بخصوصية شديدة وذلك لكونها بمثابة وباء عالمي "غير نمطي" بالمقارنة بالأمراض الاعتيادية السابقة التي شهدتها القارة، وكذلك لما تشكله الإشكاليات المتفاقمة المواجهة للمنظومة الصحية في أفريقيا من قيود هيكلية في مواجهة بلورة استجابة قارية جماعية فاعلة للحد من خطورة الوباء وسرعة انتشاره وضخامة حجم التداعيات المترتبة عليه.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية؛ أما الأول فيتعلق بتناول الإطار النظري للموضوع محل الدراسة، بينما الثاني فيتمثل في إلقاء الضوء على تدابير الاتحاد الأفريقي المعنية بالاستجابة لجائحة كورونا، ويتمثل الثالث في التطرق إلى الآليات القارية المكملة لجهود الاتحاد الأفريقي في الاستجابة للجائحة، في حين يكمن الرابع في الوقوف أمام الإشكاليات المواجهة لاستجابة أفريقيا للجائحة، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج رئيسية تتمثل في كون أن الاستجابة الأفريقية القارية المشتركة

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

لمواجهة جائحة كورونا اعتمدت على تبني جملة من الإجراءات والتدابير العلاجية والوقائية معاً، والتي سعت جميعها إلى محاولة احتواء هذه الجائحة أو وقف معدل نموها من منظور تقليص مساحات الأضرار والتداعيات السلبية المصاحبة لها. وقد تأثرت هذه الاستجابة بالعديد من الإشكاليات المتعلقة بالبيئة الأفريقية، ولاسيما تدهور أوضاع مجمل عناصر المنظومة الصحية سواءً على المستوى المالي أو البشري أو المادي. وقد طرحت الرؤية المستقبلية ضرورة اعتناء القارة الأفريقية بالتدابير المتعلقة بمرحلة ما بعد الجائحة، والتي ترتكز على معالجة آثارها الممتدة في المستقبل واستخلاص وتقييم الدروس المستفادة منها.

- **الكلمات المفتاحية:** أفريقيا، جائحة كورونا، الاستجابة القارية

مجلة الدراسات الإفريقية 718

- **Abstract:**

The subject of the study focus on addressing the African response at the continental level “collective or multilateral” to confront COVID-19 pandemic, which is considered one of the most prominent cross-border crises that the international system has faced in its various units for decades, and has constituted one of the most prominent international policy issues in the world since its beginning in China in late 2019. The importance of this study lies in the light of the fact that Africa, like the rest of the geographical regions in the world, has been greatly affected at all levels by the COVID-19 pandemic, which was very special nature because it is an “atypical” global epidemic compared to the previous regular diseases that the continent witnessed. As well as the structural constraints posed by the aggravating problems associated with the health system in Africa in the face of crystallizing an effective continental response to limit the seriousness of the epidemic, its rapid spread, and the enormity of its consequence.

The study was divided into four main parts; the first relates to dealing with the theoretical framework of the study, while the second is represented in shedding light on the measures of the African Union concerned with responding to the COVID-19, and the third is represented in addressing the continental mechanisms that complete the efforts of the African Union in responding to the pandemic, while the fourth lies in addressing the dilemmas facing the African response to the pandemic.

The study concluded that the joint African continental response to confront the COVID-19 pandemic relied on adopting a set of both curative and preventive measures, all of which seek to contain this pandemic or stop its growth rate from the perspective of reducing the areas of damage and negative repercussions. This response was affected by many problems related to the African environment, especially those related to the deterioration of the conditions of the health system in Africa, whether at the financial, human or material level. The future vision suggested the need for the African continent to take care of measures related to the post-pandemic phase, which is based on addressing its extended effects in the future and extracting the lessons learned from it.


**Keywords:** Africa, COVID-19 pandemic, continental response

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

## • مقدمة:

تعد جائحة كورونا بمثابة أحد أبرز الأزمات العابرة للحدود التي واجهها النظام الدولي بمختلف وحداته منذ عقود زمنية ممتدة، والتي باتت تشكل أحد أبرز قضايا السياسة الدولية في العالم منذ بداية ظهورها في الصين في أواخر عام 2019 ولاسيما في ظل اتساع قاعدة انتشارها بشكل تدريجي في فترة زمنية وجيزة والتأثيرات الشاملة متعددة الأبعاد لهذه الجائحة على الأمن الإنساني بمختلف جوانبه وأبعاده في مختلف دول العالم سواءً المتقدمة أو النامية ومنها دول القارة الأفريقية بطبيعة الحال.

وهو ما استدعى معه بالضرورة تبني استجابات مختلفة لمكافحة هذه الجائحة في أفريقيا سواء على المستوى الفردي المتعلق بكل دولة على حدى وذلك عبر تطوير خطط واستراتيجيات وطنية للاستجابة أو على المستوى الجماعي "متعدد الأطراف" من خلال الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها المنظمات الإقليمية القارية أو الإقليمية الفرعية، وقد ارتكزت فلسفة هذه الخطط والاستراتيجيات المعنية بالاستجابة على تبني إجراءات علاجية للتعامل مع تداعيات الجائحة من جانب، وتطوير النموذج الاستباقي (Proactive Model) القائم على الاعتناء بالتدابير والإجراءات الوقائية من جانب آخر، وذلك بهدف الحد من اتساع قاعدة الإضرار والخسائر ولاسيما على المستوى البشري، وسيرتكز المنظور التحليلي لهذه الدراسة على تناول الاستجابة الأفريقية على المستوى القاري "الجماعي أو متعدد الأطراف" في مواجهة الجائحة.

وتكمن **أهمية الدراسة** في ضوء أن أفريقيا كباقي الأقاليم الجغرافية في العالم قد تأثرت بشكل كبير وعلى كافة المستويات بجائحة كورونا التي اتسمت بخصوصية شديدة وذلك لكونها بمثابة وباء عالمي "غير نمطي" بالمقارنة بالأمراض الاعتيادية السابقة التي شهدتها القارة، وكذلك لما تشكله التحديات المتفاقمة المواجهة للمنظومة الصحية في أفريقيا على مختلف الأصعدة من قيود هيكلية في مواجهة بلورة استجابة قارية جماعية فاعلة، والتي يمكنها أن تحد من خطورة الوباء وسرعة انتشاره وضخامة حجم التداعيات المترتبة عليه.

مجلة الدراسات الإفريقية 720

وتتمثل **الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة** في إلقاء الضوء على مكانة القضايا الصحية في إطار نظريات العلاقات الدولية، تحديد الصلة الارتباطية بين مواجهة جائحة كورونا والأمن الصحي كأحد الأبعاد غير التقليدية للأمن الوطني للدول، التعرف على النموذج الأفريقي في الاستجابة لجائحة كورونا على المستوى متعدد الأطراف عبر تناول واقع التدابير والإجراءات التي تبنتها مجمل الآليات القارية للاستجابة لجائحة كورونا سواءً الاتحاد الأفريقي كمظلة قارية والمؤسسات القارية الأخرى المكملة لجهوده وعلى رأسها البنك الأفريقي للصادرات والواردات ومجموعة بنك التنمية الأفريقي، بالإضافة إلى رصد التحديات الرئيسية المعرقلة لتنفيذ هذه الجهود القارية.

وتطرح **الإشكالية البحثية** لهذه الدراسة تساؤلاً رئيسياً مفاده: كيف استجابت أفريقيا على المستوى الجماعي أو متعدد الأطراف لجائحة كورونا؟ وللإجابة على هذا التساؤل طرحت الدراسة مجموعة من **التساؤلات الفرعية** والمتمثلة فيما يلي:

1. ما هو الوزن النسبي للقضايا الصحية في إطار نظريات العلاقات الدولية؟
2. ما هي مرتكزات دور الاتحاد الأفريقي لمواجهة جائحة كورونا في أفريقيا؟
3. ما هي جملة التدابير والإجراءات التي تبنتها الآليات القارية الآخرى بشأن مواجهة هذه الجائحة؟
4. ما هي التحديات المتعلقة بالاستجابة الأفريقية القارية تجاه الجائحة؟
5. ما مدى فعالية مجمل التدابير والإجراءات القارية في الاستجابة لجائحة كورونا؟

ويتمثل **منهج الدراسة** المستخدم في اقتراب "البنائية – الوظيفية" (Structural - Functional Approach)، والذي سيشكل الإطار التحليلي الناظم والحاكم للموضوع محل الدراسة، انطلاقاً من التعامل مع النظام الإقليمي الأفريقي كنظام متكامل يعتمد في القيام بأدواره المتعقلة بالاستجابة لجائحة كورونا على مجموعة من الأبنية التي

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

تطلع بوظائف محددة، وقد تم تطوير استخدام هذا المنهج في العلوم السياسية على يد "جابريل ألموند" (Gabriel A. Almond) وآخرون، حيث استخدمه في مؤلفه المشترك مع "كولمان" والصادر في عام 1960، والذي يحمل عنوان "سياسات المناطق النامية" (The Politics of Developing Areas)، ويعتمد هذا المنهج على مفهومين رئيسيين وهما "البناء" و"الوظيفة"، أما الأول فيشير إلى الترتيبات المؤسسية "الهيكلية" داخل النظام القائم اللازمة لأداء وظائفه المختلفة، بينما يشير الثاني إلى الاضطلاع بمهام النظام المطلوبة عبر هياكله ومؤسساته المختلفة.

وترتيباً على ما سبق، فقد تم **تقسيم الدراسة** إلى أربعة محاور رئيسية، أما الأول فيتعلق بتناول الإطار النظري للموضوع محل الدراسة، بينما الثاني فيتمثل في إلقاء الضوء على تدابير الاتحاد الأفريقي المعنية بالاستجابة لجائحة كورونا، بينما الثالث فقد تطرق إلى الآليات القارية المكملة لجهود الاتحاد الأفريقي في الاستجابة للجائحة، وأخيراً تم الوقوف أمام التحديات المتعلقة بالاستجابة أفريقيا للجائحة، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

- **المحور الأول: الإطار النظري للدراسة**

يطرح هذا الإطار قضيتين رئيسين، أما الأولى فتتعلق بمعالجة قضايا الصحة العامة في إطار نظريات العلاقات الدولية، بينما الثانية فتتمثل في إيجاد الصلة بين الاستجابة لجائحة كورونا وسياسات "الأمن الصحي" على المستوى العالمي، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

### أولاً- معالجة القضايا الصحية في إطار نظريات العلاقات الدولية

اندرجت القضايا الصحية خلال فترة الحرب البادرة في إطار قضايا "السياسة الدنيا" (Low Politics)، والتي كانت تشير إلى تلك القضايا غير المؤثرة على بقاء الدولة، وتشمل مجمل المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدول، ولعل هذا ما جعلها لا تحتل أهمية كبيرة في التأثير على منظومة الأمن الوطني للدول، وفي مقابل

مجلة الدراسات الإفريقية 722

ذلك استحوذت قضايا "السياسة العليا" (High Politics) على المكانة الأبرز في هذه المرحلة الزمنية، حيث أنها متصلة بشكل مباشر بالمصالح المصيرية ( Survival Interests) للدول.

وعلى الرغم من أن القضايا الصحية (Health Issues) لم تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام في إطار النظريات المختلفة للعلاقات الدولية، إلا أن كلاً منها حاول توفير إطاراً ملائماً لتحليل أهمية قضايا الصحة العامة في السياسات العالمية ومدى أهمية التعاون الجماعي بين الدول في هذا الشأن.

فعلى مستوى **النظرية الواقعية (Realism)** لم تحظ قضايا الصحة العامة بقدر كبير من الاهتمام، نظراً لكون التهديدات الصحية لم تصنف لديهم على أنها تهديدات مادية لأمن القوى العظمى وبقائها، فمن وجهة نظر أنصار هذه النظرية أنه على الرغم من أن بعض قضايا الصحة العامة قد تشكل أحد قضايا السياسة الخارجية مثل السيطرة على الأمراض المعدية العابرة للحدود، غير أنها لا تشكل مخاوف للأمن القومي، والتي تمثل بدورها محور الاهتمام الرئيسي للنظرية الواقعية

وبالنسبة **للنظرية المؤسسية (Institutionalism)**، نجد أنها ركزت على المعلومات المرتبطة بالأنظمة الصحية ومعرفة وظائفها، حيث اهتمت بتقديم إطار لفهم العمليات التي تتشكل وفقاً لها هذه الأنظمة والعمليات المؤثرة على الصحة العامة في الدول.

وعلى مستوى **النظرية الليبرالية (Liberalism)**، نجد أن نطاق تركيزها على الحقوق الفردية لم يشمل "الحق في الصحة" وذلك ضمن مجموعة الحقوق المدنية والسياسية، كما أن التركيز على الديمقراطية لم يشمل التركيز على الصحة العامة لأنها عملية مصممة لتلبية العديد من الأهداف التي تحددها النخب الحاكمة، علاوة على ذلك فإن محورية وضع الجهات الفاعلة غير الحكومية بالنسبة للتفضيلات الحكومية، جعل معه الصحة العامة بالأساس في أيدي الأفراد والجماعات الخاصة وليس الحكومات، فضلاً عن أن الاهتمام بقضايا الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي يفوق قضية الصحة العامة، وذلك بحكم أن هذه الأخيرة لا تتسم

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

بالاستدامة، وهو ما يجعلها مشتقة من أجندات سياسية وفلسفية أكبر نطاقاً، بالإضافة إلى أن تركيز الليبرالية على الترابط عبر الوطني يجعل من قضية الصحة العامة مصدر قلق ولاسيما عندما تتعارض اعتبارات حرية التجارة مع الاعتبارات الصحية[1].

وفيما يخص **النظرية البنائية (Constructivism)**، نجد أنها لم تهتم بقضية الصحة العامة إلا قليلاً كما هو الحال مع النظريات الأخرى، ومع ذلك يمكن الاستفادة منها في قراءة التطور التاريخي للصحة العامة ورؤية التغييرات بشأن كيفية بناء المجتمعات للأفكار الوطنية والدولية المتعلقة بالصحة، كما أنها تقدم مساحة فكرية جديدة لإعادة التعريف وزيادة وضوح الرؤية لقضية الصحة العامة، وكذلك تساعد في إعادة بناء مصالح الدولة وهوياتها بطرق تعزز من مكانة الصحة في السياسة العالمية، فضلاً عن كونها توفر رؤى حول سبب وكيفية نمو أهمية الصحة العامة في العلاقات الدولية، وقد وُجِهَت بعض الانتقادات إلى هذه النظرية في هذا الشأن من منظور أنها لم تقدم أي دليل حول ضرورة تنامي أهمية الصحة العامة في السياسات العالمية[2].

### ثانياً– العلاقة بين الاستجابة لجائحة كورونا وسياسات "الأمن الصحي العالمي"

تندرج تدابير الاستجابة لجائحة كورونا ضمن ما يسمى بسياسات "الأمن الصحي العالمي" (Global Health Security)، والذي يُعرف وفقاً لمنظمة الصحة العالمية على أنه "الأنشطة المطلوب تبنيها سواءً كإجراء استباقي "وقائي" أو كرد الفعل، وذلك للتقليل من مخاطر وتأثير أحداث الصحة العامة الحادة التي تعرض صحة الأفراد للخطر عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية"[3]. كما تعرفه "مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها" بأنه " وجود أنظمة صحية عامة قوية ومرنة يمكنها منع تهديدات الأمراض المعدية واكتشافها والاستجابة لها أينما حدثت في العالم"، وتشمل أهم مخاطر

---

[1] - DAVID P FIDLER, “Disease and Globalized Anarchy: Theoretical Perspectives on the Pursuit of Global Health”, **Social Theory & Health** (Palgrave Macmillan Ltd, 2003) p.27, 28-30

[2] - **Ibid.**, p.32

[3] - World Health Organization, “Health Security”, Access Date: 4 Feb 2023, Available at: **https://bit.ly/3Hw6RvP**

مجلة الدراسات الإفريقية 724

الأمن الصحي العالمية ظهور وانتشار أمراض معدية جديدة، التأثير السلبي لحركة السفر والتجارة المتزايدة على انتشار الأمراض، ارتفاع مسببات الأمراض المقاومة للأدوية، والاستخدام غير المشروع لمسببات الأمراض الخطرة[1].

وينتمي "الأمن الصحي" إلى منظومة "الأمن الإنساني"، والتي شهدت زخماً كبيراً في عام 1994 وذلك في إطار تقرير التنمية البشرية الصادر عن "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" (UNDP)، والذي طرح ضرورة تجاوز المفهوم الضيق للأمن بمعناه التقليدي، وذلك عبر التركيز على محورين رئيسيين؛ أما الأول فيتمثل في التخلص من التهديدات المزمنة من قبيل الجوع والمرض والقمع، بينما يكمن الثاني في الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية لمختلف أنماط الحياة اليومية، ووفقاً لهذا التقرير يعد "الأمن الصحي" أحد الابعاد السبعة للأمن الإنساني، وذلك إلى جانب كل من (الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، وأمن الفرد)[2].

وبناءً على هذا المفهوم فإن ثمة سمات رئيسية متعلقة بمفهوم "الأمن الإنساني" والتي يمكن أن توجهنا نحو توسيع مفهوم "الأمن الصحي"، أما الأولى فتتمثل في التركيز على الأفراد باعتبارهم الهدف الأساسي للأمن مع التسليم بأن أمن الدول مرتبط بشكل حتمي بأمن الأفراد، بينما تكمن الثانية في ترابط التهديدات المواجهة للأمن سواءً عبر القطاعات أو المستويات المختلفة (الفردية، الوطنية، الإقليمية، والدولية)، فانعدام الأمن الصحي مثلاً قد يؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي، وقد يؤدي الأخير إلى انعدام الأمن الغذائي.

1- Centers for Diseases Control and Prevention,"What is Global Health Security?", Access Date: 4 Feb 2023, Available at: **https://www.cdc.gov/about/organization/cio.htm**

2- Sadia Mariam Malik and (others), "Reconceptualising health security in post-COVID-19 world", **BMJ Global Health,** 2021, p.4

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

وتتمثل السمة الثالثة في التركيز على العمل الجماعي والتعاون بين الدول لمواجهة التحديات ذات البعد العالمي، في حين تكمن الرابعة في التركيز على معالجة الأسباب الجذرية المؤثرة على انعدام الأمن الإنساني، فالأمن الصحي لا يمكن تحقيقه بدون تقوية الأنظمة الصحية ومعالجة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي لبعض الفئات السكانية وزيادة الانفاق على قطاع الصحة والتوسع في التغطية الصحية الشاملة للمواطنين، وأخيراً الطابع العالمي للأمن الإنساني وذلك على النقيض من منظومات التنمية التقليدية التي تحدد المشكلات المواجهة للبشرية في العالم النامي فحسب، حيث يعترف الأمن البشري بأشكال مختلفة من المشكلات المواجهة للبشرية في العالم المتقدم[1].

وفي ضوء ما سبق بدأ بعض الباحثين المعنين بهذا المجال في التركيز على تأثيرات "الأمن الصحي" على الأمن القومي للدول عبر انتشار الأمراض المعدية، وذلك من قبيل "أندرو برايس سميث" (Andrew Price-Smith)، والذي أكد بشكل كبير على الحاجة إلى إعادة صياغة التعريفيات القياسية أو المعيارية عن الأمن الوطني والدولي، حيث أثبت دراساته أن المعدلات المرتفعة للأمراض المعدية يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على اقتصاد الدولة ونظام التعليم والمؤسسات العسكرية والسياسية، وأن تأثير الأمراض المعدية يمكن أن يستمر حتى خمسة عشر عاماً[2].

وقد اجتذب ذلك انتباه صانعي السياسات على المستوى العالمي منذ مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث قامت الدول المتقدمة بإقناع مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة خاصة – كانت الأولى من نوعها بشأن قضايا متعلقة بالصحة– من أجل مناقشة مرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" في عام 2000، وقد شدد المجلس في قراره رقم (1308) على أن الأمراض المعدية يمكن أن تهدد السلام والأمن. كما أصدر مجلس

---

[1] - **Ibid**., pp:5-6

[2]- Jeremy Youde, “Enter the Fourth Horseman: Health Security and International Relations Theory”, **The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations** , 2005, pp:195-196.

مجلة الدراسات الإفريقية 726

الاستخبارات القومي (National Intelligence Council) تقريراً للاستخبارات الوطنية في عام 2000 يربط صراحة بين انتشار الأمراض المعدية بالأمن القومي للولايات المتحدة[1].

كما تناولت تقارير مماثلة التداعيات المصاحبة لكل من الإيدز والسارس في عامي 2002 و2003 على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فضلاً عن قيام نائب الرئيس الأمريكي الأسبق "آل جور" بقيادة جهود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتكريس جلسة لمناقشة آثار الإيدز على الأمن الدولي في عام 2000، بالإضافة إلى تأكيد الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" أن انتشار الإيدز في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي يعد تهديداً خطيراً للمجتمع الدولي وذلك في إطار خطاب له في عام 2003[2].

- **المحور الثاني: تدابير الاتحاد الأفريقي المعنية بالاستجابة لجائحة كورونا**

يعد الاتحاد الأفريقي بمثابة المظلة القارية المعنية بإدارة شئون وسياسات القارة الأفريقية على مختلف المستويات والأصعدة، ومنها المتعلقة بطبيعة الحال بمواجهة تفشي الأوبئة والأمراض في القارة وعلى رأسها جائحة كورونا، وكذا تحقيق التطلعات الواردة في إطار أجندة أفريقيا 2063، والرامية للانتقال والتحول الجذري بالأوضاع في القارة خلال نصف قرن من الزمان، حيث اشتمل التطلع الأول منها والمتعلق بجعل أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة على الاعتناء بالصحة والتغذية الجيدة للمواطن الأفريقي[3].

كما تضمنت الخطة التنفيذية للسنوات العشر الأولى من هذه الأجندة (2013-2023) على عدة أطر قارية Continental Frameworks، ولعل من بينها

1- Nishant Sirohi, "Global health security: For whom, from what?", 23 Dec 2022, Access Date: 13 Feb 2023, Available at: **https://www.orfonline.org/expert-speak/global-health-security/**

2 - **Ibid**., p.196

3 - African Union, " Goals & Priority Areas of Agenda 2063", Access Date: 5 July 2020, Available at: **https://au.int/agenda2063/goals**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

الاستراتيجية الأفريقية لابتكار علوم التكنولوجيا Science Technology Innovation Strategy for Africa (STISA)، والتي وضعت مكافحة الأمراض والوقاية منها ضمن الأولويات الست المندرجة في إطارها، مع التركيز على ثلاثة محاور وهي: الفهم الجيد للأمراض الوبائية، صحة الأمهات والأطفال، والطب التقليدي[1].

وترتيباً على ما سبق تبني الاتحاد الأفريقي جملة من التدابير والإجراءات للتعامل مع جائحة كورونا منذ بداية ظهورها في الدول الأفريقية، والمتمثلة فما يلي:

## أولاً- الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة المعنية بانتشار فيروس كورونا

Africa joint continental strategy for covid-19 outbreak

تعد بمثابة الإطار الرئيسي الحاكم والناظم لاستجابة الاتحاد الأفريقي تجاه جائحة كورونا، والتي مثلت أحد أبرز مخرجات الاجتماع الطارئ لوزراء الصحة الأفارقة حول تفشي فيروس كورونا والمنعقد في (أديس أبابا) في 22 فبراير 2020[2]، وقد تمت الموافقة عليها من قِبل هيئة مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 26 مارس 2020، وتتمثل الأهداف العامة أو الرئيسية للاستراتيجية في هدفين رئيسيين، أما الأول فيتمثل في منع الإصابات الحادة والوفيات من عدوى فيروس كورونا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بينما يكمن الثاني في تقليل الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية جراء انتشار هذا الفيروس، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم وضع هدفين فرعيين وهما:

1- تنسيق جهود الدول الأعضاء والوكالات التابعة للاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين المعنيين بالتعامل مع فيروس كورونا، على أن يتم

---

[1] - African Union, " Continental Frameworks", Access Date: 5 July 2020, Available at: **https://au.int/agenda2063/continental-frameworks**

[2]- African Union, "Statement by the Chairperson on preparedness and response to the coronavirus disease in Africa", 22 February 2020, Available at: **https://bit.ly/3PTEmfs**

مجلة الدراسات الإفريقية 728

تحقيق ذلك من خلال عدة محاور رئيسية: فعلى مستوى الاتحاد الأفريقي يتم العمل على تعزيز التعاون من أجل تأكيد الالتزام السياسي من قِبل القيادات عبر مختلف القطاعات المنخرطة في إطار الاستجابة والتعامل مع فيروس كورونا، ولاسيما السلم والأمن، التجارة والصناعة، الشئون الاقتصادية، والاقتصاد الريفي والزراعة.

وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ركزت الاستراتيجية على تعزيز الشراكة بين هذه التجمعات لدعم تنفيذ سياسات مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، بينما على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طرحت الاستراتيجية التركيز على تقديم المساعدات الفنية والسلع الضرورية لهذه الدول لدعم الحكومات الأفريقية للتعامل مع الفيروس، في حين يتمثل دور القطاع الخاص في هذا الإطار في الخطوط الجوية والمطارات وذلك لضبط وإدارة حالات الإصابة الخاصة بفيروس كورونا، والحفاظ على سلاسل الامدادات المتعلقة بالموارد من قبيل معدات الوقاية الشخصية ومعدات وأدوات المعامل الطبية.

وعلى المستوى الدولي أو متعدد الأطراف قامت الاستراتيجية بالتركيز على التكامل والدعم من قبل الدول الأعضاء تجاه منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المقرات والمكاتب الإقليمية لإقليم شرق المتوسط وإقليم أفريقيا ومختلف الشركاء الآخرين، وأخيراً على مستوى المانحين والهيئات وأصحاب المصالح الآخرين أكدت الاستراتيجية على ضرورة تعزيز التعاون مع هؤلاء المانحين والمؤسسات والهيئات الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين بغية دعم القدرات الصحية العامة للسيطرة على فيروس كورونا[1].

2- دعم ممارسات الصحة العامة من أجل مراقبة ومنع وتشخيص وعلاج وضبط فيروس كورونا، على أن يتم ذلك من خلال عدة أمور وهي:

1 - African Union Commission, **Africa CDC, Africa Joint Continental Strategy for COVID-19 Outbreak,** Addis Ababa, p.3-4

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

أ- المراقبة Surveillance: تتضمن جمع وتحليل ونشر البيانات الدقيقة عن فيروس كورونا في إطار الدول الأعضاء، ولعل من بين الأولويات الرئيسية في هذا الصدد إجراء الفحوصات الطبية عالية الجودة عند نقاط الوصول وبين الحالات المخالطة للمصابين، تبني أنظمة المعلومات الصحية بشأن إدارة التعامل مع الفيروس، رصد ومتابعة الأرقام والخصائص والنتائج الخاصة بالحالات المُصابة بالفيروس، فضلاً عن التحري والتقصي بشأن الشائعات ودعم التواصل المستمر لتفنيد الروايات غير الصحيحة.

ب- الاختبارات المعملية Laboratory Tests: تنصرف إلى ضمان إجراء اختبارات ذات جودة عالية لتشخيص الحالات المصابة بالفيروس، الأمر الذي يتطلب عدة أولويات رئيسية لعل من بينها تجهيز وتأهيل المختبرات / المعامل الطبية على المستوى الوطني وما دون الوطني، تعزيز المختبرات المرجعية وشبكات المعامل من أجل اختبار العينات وضمان الجودة، فضلاً عن تقييم المقاييس أو الفحوصات الجديدة بشأن التشخيص والدراسات المتعلقة بتقنيات الرعاية والأمصال.

ج- التدابير المضادة Counter Measures: ترتكز على دعم الدول الأعضاء لتنفيذ التدخلات سواء على مستوى الأفراد أو السكان لتقليل انتقال الفيروس، وتشمل عدة أولويات رئيسية لعل من بينها رصد وتقييم وفرض قيود على حركة الأفراد في إطار الأماكن ذات المخاطر المرتفعة لعدوي فيروس كورونا، دعم تنفيذ التباعد الاجتماعي المفترض، فضلاً عن الالتزام الصارم بنظافة اليدين في إطار مختلف الأماكن التي تنطوي على تجمعات من قبيل المدارس والسجون والملاعب والتجمعات الدينية الكبيرة وأماكن التسوق وغيرها.

د- الاستعدادات المتعلقة بالرعاية الصحية Healthcare preparedness: تنصرف إلى تعزيز القدرات والتسهيلات الطبية في إطار الدول الأعضاء من أجل إدارة التدافع لزيارات المرضى، وإدارة وتحديد وعزل الأفراد المصابين بفيروس كورونا بشكل فعال، وتشمل الأولويات الرئيسية لها تنفيذ المنع والوقاية الصارمة من

730 مجلة الدراسات الإفريقية

الفيروس ويتضمن ذلك الاستخدام الملائم لمعدات الوقاية الشخصية وغسل اليدين وغيرها، وتدريب الأطباء على التعامل مع الحالات المصابة بعدوى الجهاز التنفسي الحادة، فضلاً عن تقييم وتطوير وإدارة القدرات الخاصة باستيعاب النزلاء من المصابين بما في ذلك إنشاء أماكن مؤقتة لهذا الغرض عند الضرورة.

هـ- التواصل المعني بالمخاطر والانخراط الاجتماعي Risk Communication and Social Engagement: تنصرف إلى العمل مع وسائل الإعلام وقادة الرأي البارزين والدول الأعضاء لتقديم دليل واضح وشامل ومشفوع بالأدلة وملائم ثقافياً ومناسب لفئات محددة من السكان وخصائصهم، وتتمثل الأولويات الرئيسية المندرجة في إطارها في التفاعل المتواصل مع وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، تدريب المسئولين الحكوميين في مختلف القطاعات بالطرق المثبتة أو المجربة على التواصل المعني بالمخاطر، فضلاً عن رصد الشائعات والرد الممنهج السريع لدحض المعلومات المغلوطة.

و- إدارة سلاسل التوريد (الإمداد) Supply Chain Management: تنصرف إلى إنشاء والحافظ على سلاسل التوريد والتي تشمل المعدات الوقائية الشخصية، المعدات واللوازم المُختبرية / المعملية، فضلاً عن الإجراءات الطبية الضرورية والمضادة للفيروس.

ز- السياسات والأنظمة والفئات الخاصة من السكان Special Populations: تهدف إلى العمل مع الدول الأعضاء لتقييم وإدارة القضايا المتعلقة بقطاعات محددة من السكان من قبيل اللاجئين والنازحين، والتحليل والتوجيه بشأن القضايا القانونية المتعلقة بالحجر الصحي والسفر والتجارة، فضلاً عن تطوير الخطط المعنية باستمرارية عمليات الصحة العامة الرئيسية من قبيل برامج صحة الأم والأطفال والتطعيمات[1].

1 - **Ibid**., pp:4-5

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

وعلى **مستوى آليات تنفيذ هذه الاستراتيجية**، فقد اعتمدت في تنفيذ الأهداف والعمليات المرتبطة بها على آليتين رئيسيتين، وهما:

1- قوة المهام الأفريقية لفيروس كورونا

Africa Task Force for Coronavirus (AFTCOR)

تعتمد هذه القوة في تأسيسها على الآليات المعاونة للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في إطار الأقاليم الأفريقية الفرعية، والتي يطلق عليها المراكز المعاونة الإقليمية (Regional Collaborating Center (RCC، والمنوط بها تنفيذ استراتيجيات الصحة العامة القارية في الدول الأعضاء مع مراعاة التباين في القدرات والأنظمة والأولويات في إطار الأقاليم الأفريقية، وستدعم هذه القوة الدول الأعضاء من خلال هذه المراكز الإقليمية من أجل تأسيس هيكل تشغيلي موازي لمواجهة فيروس كورونا[1].

ويشمل هذا الهيكل آليتين رئيسيتين، أما الأولى فتتمثل في نظام إدارة الحوادث، والذي يدار عبر مؤسسات الصحة العامة الوطنية أو ما يوازيها في الدول الأعضاء، والتي تشمل مجموعات استجابة للطوارئ للتواصل مع الجهات الحكومية صاحبة المصلحة، بينما تكمن الثانية في قوات المهام المعنية بفيروس كورونا، والتي تشمل أصحاب المصالح غير الحكوميين الرئيسيين للتعامل مع مختلف الجوانب التقنية / الفنية الرئيسية والتي تشتمل على: المراقبة، تجهيزات الرعاية الصحية، الاتصال المعني بالمخاطر والانخراط الاجتماعي، وإدارة سلاسل الإمداد[2].

وتتمثل الأهداف الرئيسية المتعلقة بها في مناقشة قضايا السياسات والقضايا ذات الطبيعة الفنية المركبة والتوصل إلى توافق بشأنها، دعم جمع وتحليل وتبادل

---

[1] African Union, “Africa CDC establishes continent-wide task force to respond to global coronavirus epidemic”, 5 February 2020, Available at: **https://bit.ly/3Ge0i0z**

[2] Africa CDC, " Africa CDC establishes continent-wide task force to respond to global coronavirus epidemic ", 5 Feb 2020, Access Date: 10 July 2020, Available at: **https://bit.ly/30aPBa3**

مجلة الدراسات الإفريقية 732

المعلومات، نقل المعلومات الهامة إلى صانعي القرارات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تحديد الاحتياجات الفورية والعاجلة للتدريب وغيرها من القدرات الأخرى في إطار هذه الدول، ويرتكز المنظور أو نطاق العمل المتعلق بهذه القوة على ست مجالات تقنية / فنية وهي: المراقبة بما في ذلك الفحص في نقاط الوصول، الوقاية من العدوى والسيطرة عليها في إطار خدمات الرعاية الصحية، الإدارة الإكلينيكية للحالات ذات الإصابة الحادة بفيروس كورونا، الاختبارات المعملية/ المختبرية، التواصل بشأن المخاطر، فضلاً عن سلاسل الإمداد والمخزون من السلع الطبية.

ويتولى قيادة هذه القوة لجنة توجيهية (Steering Committee) يترأسها مدير المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC)، وتكمن مهامها في تقييم الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة المعنية بانتشار فيروس كورونا من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة، عقد لقاءات والتنسيق مع أصحاب المصالح في مختلف أرجاء القارة بشأن دعم أولويات هذه القوة، فضلاً عن مراقبة مجموعات العمل المكونة للقوة لضمان تحقيقها لأهدافها وتذليل أي صعوبات مؤثرة على فعالية مهامهم.

ويُفترض أن تقدم هذه المجموعات تقارير بشكل منتظم إلى اللجنة التوجيهية، وتشمل عضوية هذه المجموعات ممثلين من الدول الأعضاء، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمكتب الإقليمي لأفريقيا WHO/AFRO والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابعين لمنظمة الصحة العالمية WHO/EMRO، وتستطيع أي دولة عضو أن تقترح أو تُسمي أسماء الخبراء الفنين المشاركين في إطار هذه المجموعات، بحيث تصل إلى (10) أعضاء في كل منها، على أن يراعي تمثيل الأقاليم الأفريقية الخمسة.

وتكون رئاسة كل مجموعة منها على نحو مشترك من ممثل من المركز الأفريقي لمكافحة الامراض والوقاية منها (Africa CDC) وأحد ممثلي الدول الأعضاء على الأقل، وتكمن مهمتهم بالأساس في إدارة العضوية والمشاركة في إطار اجتماعات هذه المجموعات التي يُفترض أن تنعقد بشكل دوري وفقاً للجدول المحدد من قِبل رئاسة كل

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

مجموعة، أما فيما يتعلق بالاجتماعات الخاصة بهذه القوة فيفترض أن يعقد اجتماع واحد على الأقل أسبوعياً على أن يكون ذلك عبر آلية الاجتماعات عن بعد مالم يكن هناك قرار بغير ذلك[1].

2- نظام إدارة الحوادث التابع للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

Africa CDC’s Incident Management System

تم تفعيل نظام إدارة الحوادث في 27 يناير 2020 وذلك بغية تنفيذ مختلف الأنشطة الواقعة في نطاق اختصاص مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ويدعمه في ذلك هيئة الصحة للمتطوعين الأفارقة (African Health Volunteer Corps (AVOHC والتي تعد بمثابة كيان قاري معني بالتعامل مع حالات الطوارئ المهددة للصحة العامة[2].

ثانياً- الصندوق الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا

African Union COVID-19 Response Fund

تأسس بموجب قرار صادر عن اجتماع هيئة مكتب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في 26 مارس 2020، والذي كان برئاسة رئيس جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي "سيريل رامافوزا" وذلك بجانب رؤساء دول كل مالي، كينيا، الكونغو الديمقراطية، ومصر، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الصندوق في التخفيف من التأثير الاجتماعي والاقتصادي والإنساني لجائحة كورونا في جميع البلدان الأفريقية، دعم شراء وتوزيع الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية اللازمة لمواجهة الجائحة وتعبئة الاستجابة السريعة من قِبل الدول الأعضاء، فضلاً عن تعزيز قدرة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمراكز الإقليمية التابعة له على دعم الاستجابة لحالات الطوارئ في جميع أنحاء القارة[3].

---

[1] - African Union Commission, **Op.Cit.**,pp:6-8

[2] - **Ibid.**, p.6

[3] - African Union, "AU COVID-19 Response Fund: Introduction" 30 April 2020, Access Date: 3 July 2020, Available at: **https://au.int/Introduction**

مجلة الدراسات الإفريقية 734

ويتكون هيكل مجلس أمناء هذا الصندوق من عشرة أعضاء مقسمين إلى خمس أعضاء بواقع عضو ممثل لكل إقليم من الأقاليم الفرعية، وهم من دول (مصر، مالي، كينيا، الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا)، فضلاً عن رئيس اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان ومكافحة المخدرات التابعة للاتحاد الأفريقي، ومفوض الشؤون الاجتماعية ممثلاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب ثلاثة من ممثلي القطاع الخاص وهم رئيس البنك الأفريقي للصادرات والواردات، رئيس جمعية المصنعين الأفريقيين والمدير التنفيذي لمجموعة دانجوت Dangote Group، بالإضافة إلى رئيس مجموعة الأبطال الأفريقيين.

وقد حدد هذا المجلس في إطار اجتماعه الأول المنعقد في 27 ابريل 2020 التقديرات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية القارية بشأن فيروس كورونا بنحو (420) مليون دولار وذلك خلال فترة ستة أشهر تالية على تاريخ هذا الاجتماع، وقد استند المجلس في هذا الشأن على تقديرات المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وقد أُعلن في هذا الاجتماع عن جمع (61.5) مليون دولار وهو ما يمثل (14.6%) من أصل التقديرات المالية السالف الإشارة[1]، وقد قام الاتحاد الأوروبي بدعم جهود هذا الصندوق عبر تقديم منحة أولية قدرها (10) مليون يورو وذلك بغية تنفيذ الاستراتيجية القارية الأفريقية المشتركة لتفشي فيروس كورونا.

وسيتم استخدام هذه المنحة من قِبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في إجراء تدريباً للعاملين في مجال الرعاية الصحية في (30) دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، دعم ما لا يقل عن (40) ورشة تدريبية افتراضية، نشر (3000) عامل في مجال الرعاية الصحية في هذه الدول لتعزيز قدرتهم على الكشف المبكر والمراقبة الفعالة وتتبع الاتصال، نشر ( 180) فرداً من أفراد الاستجابة السريعة من ذوي الخبرة في المراقبة والاختبارات وإدارة الحالات في (25) دولة أخرى من الدول الأعضاء في

1 - African Union, " African Union Covid-19 Response Fund Board of Trustees Holds Inaugural Meeting" 30 April 2020, Access Date: 3 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3y2kQoW**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التنسيق بين قوة المهام الأفريقية لفيروس كورونا (AFTCOR) وتنفيذ "مبادرة الاختبار والتتبع والتعقب" (CDC- T3)، والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد تعهد بتقديم منحة إضافية بقيمة (15) مليون يورو[1].

## ثالثاً- مبادرة الشراكة لتسريع اختبارات كوفيد-19: التتبع والاختبار والتعقب

## Partnership to Accelerate COVID-19 Testing (PACT): Trace &Test &Track (T3)

تم إطلاق هذه المبادرة من قِبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) في النصف الثاني من أبريل 2020، وتستند على جملة من المبادئ الرئيسية المتمثلة في التعاون والتنسيق والتواصل، ويتولى المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (AfricaCDC) زمام هذه المبادرة وترتيب كافة الأمور المتعلقة بمهامها وذلك بالتنسيق الوثيق مع قوة المهام الأفريقية لفيروس كورونا (AFTCOR).

ويكمن الهدف الرئيسي منها في تسهيل تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية السالف الإشارة إليها، ولذا فإنها ترمي إلى تعزيز القدرة على إجراء اختبارات الفيروس في كافة أنحاء أفريقيا، مع التركيز على البلدان ذات القدرة المحدودة، وتستهدف هذه المبادرة إنشاء مراكز لتخزين وتوزيع الإمدادات والمعدات الطبية في كافة أنحاء أفريقيا بالشراكة مع منظمات مثل برنامج الغذاء العالمي، تنسيق عمليات شراء أجهزة التشخيص والسلع الطبية الأخرى لتوزيعها عبر القارة، دعم إجراء اختبارات لمليون أفريقي في (10) أسابيع، دعم نشر مليون من العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية، ونشر منصات التكنولوجيا المشتركة لتعزيز ثقة الجمهور في بيانات الاختبارات والنماذج الوبائية وتقنيات التنبؤ بالقضايا الصحية الهامة كجزء من أجندة الانتعاش الاقتصادي وإعادة الانفتاح[2].

---

1- the European Union, " The European Union Supports Africa’s COVID-19 Continental Response ", 29 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available At: **https://bit.ly/31JkSmx**

2 - African Union, " African Union and Africa Centers for Disease Control and Prevention launch Partnership to Accelerate COVID-19 Testing: Trace, Test and Track", 21 April 2020, Access Date: 3 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3KLpVJZ**

مجلة الدراسات الإفريقية 736

رابعاً– منصة المستلزمات الطبية الأفريقية

Africa Medical Supplies Platform (AMSP)

تعد بمثابة مبادرة غير هادفة للربح أطلقها الاتحاد الأفريقي كاستجابة فورية ومتكاملة وعملية لجائحة كورونا، وتتيح إمكانية الوصول الفوري إلى قاعدة أفريقية وعالمية من الشركات المصنعة والشركاء الاستراتيجيين لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من شراء المعدات الطبية المعتمدة مثل مجموعات التشخيص ومعدات الوقاية الشخصية وأجهزة الإدارة السريرية مع زيادة فعالية التكلفة والشفافية، وتعمل المنصة على تأمين الجرعات المطلوبة من اللقاحات بأسعار تنافسية مناسبة للوضع الاقتصادي للقارة

والجدير بالذكر أن هذه المنصة تعد بمثابة إحدى مخرجات قمة الاتحاد الأفريقي حول الأوضاع الصحية في القارة الأفريقية والتي استضافتها جنوب أفريقيا في منتصف يونيو 2020 بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي، وقد تم تطويرها بالشراكة مع البنك الأفريقي للصادرات والواردات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بدعم من المؤسسات والشركات الأفريقية والدولية الرائدة وكذلك حكومات كل من الصين وكندا وفرنسا[1].

خامساً– مبادرة الشراكة لتصنيع اللقاحات في القارة

Partnership for African Vaccine Manufacturing (PAVM)

تمثل أحد أهم المخرجات الرئيسية التي تمخضت عن القمة رفيعة المستوى التي استضافتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض في الفترة (12 –13) أبريل 2021 حول توسيع صناعة اللقاحات في أفريقيا، ومن بين النتائج الأخرى لهذه القمة الالتزام بوضع إطار عمل مفصل للوصول إلى نحو (60%) من التصنيع المحلي لاحتياجات اللقاحات في أفريقيا بحلول عام 2040، والتوقيع على

1- Africa Medical Supplies Platform, "About the Platform", Available at: **https://amsp.africa/about-us/**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

مذكرتي تفاهم مع تحالف ابتكارات التأهب للأوبئة (CEPI) والبنك الأفريقي للصادرات والواردات ومؤسسة التمويل الأفريقية بهدف زيادة أبحاث تطوير اللقاحات وتعزيز قدرات التصنيع المحلية في القارة.

وتعتبر هذه المبادرة بمثابة آلية تنسيق لتطوير استراتيجية تصنيع اللقاحات القارية، وتتمثل مهامها الرئيسية في الإشراف على استراتيجية قارية تحافظ على الحجم والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للتصنيع المحلي وتعزز العدالة والأمن للجميع، دعم الشراكات لخلق بيئة عمل مواتية من شأنها أن تشجع ظهور قاعدة تصنيع مزدهرة، لعب دور الوساطة والشريك بين الدول الأعضاء والمجتمع العالمي للداعمين وفقاً للحاجة، توفير مصدر مركزي للمعلومات حول تصنيع اللقاحات في أفريقيا[1].

والجدير بالذكر أن هذه الشراكة قد ساهمت في تحقيق العديد من الإنجازات ولعل من أهمها تصديق (17) دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في 17 أكتوبر 2021 على معاهدة إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية (AMA) African Medicines Agency، والتي تم اعتمادها من قِبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي في 11 فبراير 2019 بهدف تحسين التنسيق التنظيمي للأدوية في محاولة لتحسين الوصول إلى الأدوية مضمونة الجودة في جميع أنحاء القارة[2]، وقد صوت المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لصالح رواندا لاستضافة هذه الوكالة التي تعد بمثابة ثاني وكالة صحية في الاتحاد الأفريقي بعد المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها والتي تستضيفها إثيوبي[3].

ويضاف إلى ذلك تحقيق بعض الدول تقدماً ملحوظاً في مجال تصنيع اللقاحات، حيث قامت كل من الجزئر ومصر بإطلاق الإنتاج المحلي للقاح "سينوفاك"، توقيع

---

[1] 1- African Union, p**artnerships for African vaccine manufacturing (PAVM)**, Kigali, 7 December 2021, p2

[2] 2- African Union Development Agency (AUDA-NEPAD), African Medicines Agency (AMA)", Available at: **https://bit.ly/3IRawa6**

[3] 3- Africa news, "Rwanda chosen to host the African Medicines Agency", 18 July 2022, Available at: **https://bit.ly/3H7RmLG**

مجلة الدراسات الإفريقية 738

المغرب مذكرة تفاهم مع شركة "ريسيفارم" السويدية لإنشاء وتوسيع القدرة على تصنيع لقاح لفيروس كورونا، وتوقيع رواندا والسنغال مذكرة تفاهم مع شركة "بيونتيك" الألمانية لإنشاء مصانع محلية لإنتاج لقاح الحمض النووي (MRNA)[1]. والجدير بالذكر أن العديد من البلدان الأفريقية قد تحولت إلى التصنيع المحلي للإمدادات فعلى سبيل المثال، تقوم غانا بتصنيع معقمات الأيدي ومعدات الوقاية الشخصية المصممة من قِبل الجامعات المحلية[2].

سادساً– فريق العمل الأفريقي لاقتناء اللقاحات (AVATT)

African Vaccine Acquisition Task Team (AVATT)

تم إنشاءه في أغسطس 2020 لقيادة جهود القارة للوصول إلى اللقاحات، وقد عمل هذا الفريق مع مرفق (COVAX) لتأمين جرعات اللقاح المطلوبة للدول الأفريقية لتحقيق هدف تحصين (60%) من السكان في عام 2023، وقد حصل فريق العمل على ما يزيد عن (270) مليون جرعة من لقاحات فيروس كورونا من شركات (فايزر، جونسون آند جونسون، وأسترازينيكا)، كما حصل في منتصف مارس 2021 على دفعة من (925) ألف جرعة من لقاح "أسترازينيكا" كتبرع إلى (13) دولة أفريقية[3].

سابعاً– التدابير المتعلقة بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

Africa Centre for Disease Control and Prevention (CDC)

يعد المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بمثابة الآلية التقنية المختصة بتنظيم استجابة الاتحاد الأفريقي ككيان قاري حيال مختلف الأوبئة والأمراض التي تواجهها القارة الأفريقية، والذي تأسس من قِبل الجمعية العادية السادسة والعشرون

1- African Union, partnerships for African vaccine manufacturing (PAVM), **Op.Cit**, p3

2 − Bridget M. Kuehn, "Africa Succeeded Against COVID-19's First Wave, but the Second Wave Brings New Challenges", 18 January 2023, Available at: **https://bit.ly/3GW6SsJ**

3- Encyclopedia, "African Union Strategy on COVID-19 Vaccine", Available at: **https://bit.ly/3H4C22i**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

لرؤساء الدول والحكومات في يناير 2016 وتم إطلاقه رسمياً في يناير 2017، وذلك لدعم مبادرات الصحة العامة في الدول الأعضاء وتعزيز قدرة مؤسسات الصحة العامة في هذه الدول على الكشف والوقاية والسيطرة والاستجابة السريعة والفعالة لتهديدات الأمراض، ويقوم هذا المركز بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتوفير حلول منسقة ومتكاملة لأوجه القصور في البنية التحتية للصحة العامة، قدرات الموارد البشرية، مراقبة الأمراض، تشخيص المختبرات، فضلاً عن التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الصحية.

وتتمثل أبرز أهداف هذا المركز في دعم تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال تعزيز النظم الصحية من خلال معالجة الأمراض المعدية وغير المعدية والصحة البيئية والأمراض المدارية المزمنة، تعزيز الشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء لمعالجة الأمراض الناشئة والمتوطنة وحالات الطوارئ الصحية العامة، المواءمة بين سياسات مكافحة الأمراض والوقاية منها وبين نظم المراقبة في الدول الأعضاء، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في معالجة الفجوات في القدرات المطلوبة للامتثال للوائح الصحية الدولية[1].

ويعتمد هذا المركز في أداء مهامه على آليات إقليمية في الأقاليم الأفريقية الخمس والتي يطلق عليها المراكز الإقليمية المتعاونة (RCCs) Collaborating Regional Centers، وقد تم اختيار كل من مصر، الجابون، كينيا، نيجيريا، وزامبيا كممثلين عن أقاليم شمال أفريقيا، وسط أفريقيا، شرق أفريقيا، غرب أفريقيا، الجنوب الأفريقي على التوالي[2]، وقد اتخذ المركز مجموعة من الإجراءات في مواجهة فيروس كورونا لعل من أهمها:

1- تبني برنامج بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 13 أبريل 2020 لدعم الجهود الجارية في أفريقيا، وذلك بغية تنسيق الاستجابة لفيروس كورونا المستجد

---

1 - Africa CDC, " About Us", Access Date: 10 July 2020, Available at: **https://africacdc.org/about-us/**

2- Africa CDC, " Regional Collaborating Centres ", Access Date: 10 July 2020, Available at**: https://bit.ly/3kBVxXM**

مجلة الدراسات الإفريقية 740

ويشمل البرنامج الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، وذلك لتبني نهج شامل ولضمان الاتصال والتعاون المنسق فيما يتعلق بتفشي فيروس كورونا، وتتمثل مجالات التعاون الأربعة في التنسيق الإقليمي وبناء التآزر، تقييمات الأثر الصحي والاجتماعي الاقتصادي والسياسي، بناء القدرات وتقاسم المعرفة، فضلاً عن استراتيجيات الاتصال خلال المخاطر وحملات التوعية[1].

2- عقد شراكة مع مجموعة "ماستر كارد" ضمن برنامج التعايش والتعافي من فيروس كوفيد 19 (COVID-19 Recovery and ResilienceProgram) وذلك في يونيو 2020، حيث تلتزم المجموعة بموجب هذه الشراكة بتقديم مبلغ (40) مليون دولار أمريكي إلى المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وذلك بغية تسريع إجراء اختبارات الإصابة بفيروس كورونا، ومن المقرر أن يتم استخدام هذه الأموال لتوفير مليون مجموعة اختبار ولتدريب ونشر (10) آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية و(80) من المستجيبين للمراقبة السريعة لدعم تتبع الاتصال، بالإضافة إلى تعزيز قدرة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا للإشراف على الاستجابة القارية للوباء.

والجدير بالذكر أن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها كان قد قام بتوزيع ما يزيد عن (2.5) مليون اختبار، بالإضافة إلى تقديم المعدات الطبية مثل معدات الحماية الشخصية والماسحات الحرارية وأجهزة التنفس الصناعي في جميع أنحاء القارة الأفريقية، ونشر (164) من العاملين في مجال الرعاية الصحية في (14) دولة عضو حتى 31 مايو 2020[2].

1 −Africa CDC, "The Africa Centres for Disease Control and Prevention (Africa CDC) Partners with the United Nations Development Programme (UNDP) to Strengthen Africa's Response to COVID-19", 13 April 2020, Access Date: 10 July 2020, Available At: **https://bit.ly/2ZYw8Jp**

2- Africa CDC, "Africa CDC and Mastercard Foundation partner to deliver one million test kits, deploy 10,000 community health workers for

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

3- التعاون مع مركز الجنوب الأفريقي لمراقبة الأمراض المعدية (SACIDS) Southern African Centre for Infectious Disease Surveillance بشأن الإعداد والاستجابة لتفشي فيروس كورونا، والتركيز على تشخيص ومراقبة تفشي الفيروس في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعتبر الأكثر عرضة للخطر، ومن المقرر أن يتم تنفيذ أنشطة مشتركة ضمن مجموعات العمل المعنية بالمراقبة والمختبرات المعملية في إطار قوة المهام الأفريقية لفيروس كورونا (AFTCOR)، كما سيدعم هذا المركز (SACIDS) أنشطة مجموعات العمل الأخرى لهذه القوة إذا اقتضت الحاجة[1].

4- توظيف منحة قدرها (300) ألف دولار من مؤسسة "أفريكا 50" [2] في 4 مايو 2020 لشراء أدوات إجراء اختبارات فيروس كورونا والمعدات الطبية الأخرى ودعم الاستجابة، وذلك على نحو يتسق مع تطبيق المقاصد المندرجة في إطار الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة المعنية بانتشار فيروس كورونا[3].

5- عقد شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة المعنية بانتشار فيروس كورونا، والتي شملت دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في دراسة تأثير جائحة كورونا على الحكم والسلام والأمن، دعم المكاتب القطرية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) في

---

COVID-19 response ", 4 June 2020 , Access Date: 10 July 2020, Available At: **https://bit.ly/2CpsyQx**

[1] Africa CDC, " Africa CDC Partners with SACIDS on COVID-19 Preparedness and Response", 3 March 2020, Access Date: 10 July 2020, Available at: **https://bit.ly/2BTvftM**

[2] جدير بالذكر أن مؤسسة "Africa 50" تعد منصة استثمار البنية التحتية التي تساهم في نمو أفريقيا من خلال التطوير والاستثمار في المشاريع الوطنية والإقليمية ذات التأثير العالي وتعبئة تمويل القطاع الخاص.

[3] Africa CDC, "Africa50 supports COVID-19 response with US$300,000 grant to Africa CDC", 6 May 2020, Available at: **https://bit.ly/2DxDV9y**

مجلة الدراسات الإفريقية 742

الوقاية والاستجابة للعنف الجنسي أثناء الوباء، دعم شراء معدات الحماية الشخصية لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، تعزيز النظم الصحية، دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لإيجاد حلول مبتكرة للمشاكل الأفريقية، بناء قدرات الفئات المستهدفة مثل العاملين الصحيين والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب والنساء والمؤسسات الصحية الرائدة[1].

6- تنظيم نسختين من المؤتمر الدولي للصحة العامة في أفريقيا في ديسمبر من عامي 2021 و2022، وقد ركز هذا المؤتمر على معالجة التحديات الصحية طويلة الأمد في القارة الأفريقية بما في ذلك عدم المساواة في تقديم اللقاحات وضعف النظم الصحية، تقديم أحدث المعارف والأبحاث عن جائحة كورونا، مناقشة الإجراءات اللازمة للوقاية بشكل أفضل من الأزمات الصحية الحالية والمستقبلية والتعافي بعد الجائحة[2]، بالإضافة إلى تعزيز قدرات مؤسسات الصحة العامة في أفريقيا وقدراتها وشراكاتها للوقاية والكشف والاستجابة بسرعة وفعالية لتهديدات الأمراض[3].

- **<u>المحور الثالث: التدابير القارية المكملة لجهود الاتحاد الأفريقي للاستجابة لجائحة كورونا</u>**

ينصرف الحديث في إطار هذا الجانب من الدراسة إلى تناول أبرز تدابير الاستجابة التي تبنتها المؤسسات الأفريقية القارية بشأن التعامل مع جائحة كورونا وذلك على نحو

1- Africa Union, "Through the pandemic and beyond: New report reveals regional partnerships are key to COVID-19 recovery in Africa", 6 April, 2021, Available at: **https://bit.ly/3ZDgwsC**

2- African Union, "First International Conference on Public Health in Africa Closes With Urgent Call for a New Public Health Order", 16 December 2021, Available at: **https://bit.ly/3ZCsDWT**

3- African Union, "Africa CDC Announces 2nd Annual International Conference on Public Health in Africa (CPHIA 2022), 13-15 December 2022, Kigali, Rwanda", 5 May 2022, Available at: **https://bit.ly/3XAkwbT**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

موازي ومكمل لآليات الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن، ولعل من أهمها البنك الأفريقي للصادرات والواردات (Afreximbank) وبنك التنمية الأفريقي African Development Bank)، ويمكن إلقاء الضوء على التدابير والإجراءات الخاصة بهم والمعنية بالتعامل مع جائحة كورونا كما يلي:

أولاً- البنك الأفريقي للصادرات والواردات

يعد بمثابة أحد أبرز المؤسسات القارية التي تبنت جملة من الإجراءات والتدابير لدعم جهود الاتحاد الأفريقي بشأن مواجهة فيروس كورونا، حيث حصل على جائزة مراجعة التجارة العالمية "Global Trade Review" كرائد لدعم الأوبئة، كما صنفته مجلة "جلوبال فايننانس" Global Finance كأفضل بنك استثماري في أفريقيا يقدم حلول لتمويل الأزمات في ظل جائحة كورونا عالمياً خلال عام 2021[1]، ولعل من أبرز التدابير التي تبناها لمواجهة الجائحة ما يلي:

1- إنشاء "صندوق التخفيف من تأثير الوباء على التجارة" (PATIMFA) Pandemic Trade Impact Mitigation Facility في 20 مارس 2020، والذي يهدف إلى توفير التمويل اللازم لمعاونة الدول الأفريقية للتعامل مع التأثيرات الصحية والاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، وذلك من خلال دعم البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى فيما يخص مدفوعات الديون التجارية، معاونة الدول التي ترتبط مواردها المالية بعائدات تصديرية محددة لمواجهة الانخفاض المفاجئ في عائداتها المالية جراء تراجع مكاسبها من الصادرات، فضلاً عن تقديم تسهيلات لتمويل التجارة في ظل الظروف الطارئة من أجل استيراد الاحتياجات العاجلة لمواجهة جائحة كورونا[2].

---

1 - Afreximbank, “Afreximbank Recognized for Role in Africa’s Fight Against COVID-19”, 2 July 2021, Available at: **https://bit.ly/3FT8sv0**

2- Afreximbank, "Afreximbank Announces $3-Billion Facility to Cushion Impact of COVID-19", 24 Mars 2020, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3EGJwHl**

مجلة الدراسات الإفريقية 744

2- الموافقة على منحة قدرها (3) مليون دولار في أبريل 2020، وذلك لاستكمال الجهود القارية والوطنية لتلبية الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل لمكافحة جائحة كورونا وتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي له[1]، وقد جاءت هذه المنحة استجابة لمطالبة رؤساء الدول الأفريقية تحت قيادة رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك "سيريل رامافوزا" لحشد الموارد لمواجهة الوباء. وقد تم تخصيص نحو (1.3) مليون دولار من هذه المنحة للصندوق الخاص بفيروس كورونا الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي وكذلك للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض[2].

3- إطلاق مرفق تعاوني للاستجابة للأوبئة بقيمة (1.5) مليار دولار (COPREFA) في 4 نوفمبر 2020، وذلك بالشراكة مع "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" (ITFC) – وهي ذراع تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية- والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا[3]، وذلك بهدف معالجة نقص الإمدادات الغذائية والصعوبات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا من خلال تمويل اقتناء الإمدادات الطبية والزراعية الرئيسية، وتقديم الدعم لتعويض صدمات أسعار السلع الأساسية واضطراب سلاسل التوريد وانخفاض السياحة وتصنيع الصادرات والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر[4].

4- تقديم منحة قدرها (3) مليون دولار لدعم الجهود القارية المعنية بالاستجابة لجائحة كورونا في 23 أبريل 2020، والتي جاءت في إطار تلبية الطلب المقدم من رؤساء

---

1- Benedict Oramah and others, **The African Export-Import Bank's Response to the COVID-19 Pandemic**, (Institute for Trade and Innovation, 2020) p9

2- Afreximbank, "Afreximbank Announces $3-Million COVID-19 Response Grant for African Countries", 23 April 2020, Available at: **https://bit.ly/3hOYy5w**

3- Afreximbank, "Afreximbank, ITFC and BADEA Launch COPREFA", 11 April 2020, Available at: **https://bit.ly/3BX540U**

4- Andrew Mizner, "Covid-19 support facility launched", 6 Nov 2020, Available at: **https://bit.ly/3VhuPzW**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

الدول والحكومات الأفريقية من خلال رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك "سيريل رامافوزا" (رئيس جنوب أفريقيا) لتعبئة الموارد اللازمة لمواجهة الجائحة، علماً بأن النسبة الأكبر من هذه المنحة سوف تخصص لصالح الصندوق الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه ليست هي المرة الأولى من نوعها التي يقدم فيها البنك منحة أو دعم للدول الأفريقية لمواجهة الأزمات، حيث قام بتقديم دعم بقيمة مليون دولار لمواجهة انتشار مرض إيبولا في إطار العديد من دول غرب أفريقيا المتأثرة بالمرض[1].

5- التوقيع على إطار عمل بقيمة (150) مليون يورو مع "الوكالة الفرنسية للتنمية" (AFD) في 9 ديسمبر 2021، وذلك لدعم جهود "الصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات" (AVAT) من أجل تعزيز وصول الدول الأفريقية إلى لقاحات فيروس كورونا مع العمل على توفير التمويل للاستثمارات المستدامة والشاملة في جميع أنحاء القارة، ويعمل هذا الصندوق على توفير خطة سداد الأقساط للدول الأفريقية لتمويل شراء اللقاحات، الأمر الذي سيساهم بدوره في مواجهة تحديات تطعيم فيروس كورونا في أفريقيا[2].

6- تخصيص مبلغ (200) مليون دولار لاستخدامهم بغرض تمويل انتاج المعدات والأدوات الخاصة بمواجهة فيروس كورونا في أفريقيا[3].

ثانياً- مجموعة بنك التنمية الأفريقي

يعد بمثابة أحد أبرز المؤسسات القارية الداعمة لجهود الاتحاد الأفريقي، وقد اتخذ حزمة من الإجراءات والتدابير لمساعدة الدول الأفريقية لمواجهة تفشي جائحة كورونا، ولعل من أبرزها ما يلي:

---

[1] - Afreximbank, "Afreximbank Announces $3-Million COVID-19 Response Grant for African Countries", 23 April 2020, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3kJ84IN**

[2]- French Development Agency, “AFD and African export-import bank to support vaccination against covid-19 in Africa”, 13 January 2022, Available at: **https://bit.ly/3WMuCpD**

[3] - **Idem**

746 مجلة الدراسات الإفريقية

1- إنشاء صندوق بقيمة (10) مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء في مجابهة جائحة كورونا، على أن يتم تقسيم المبلغ بواقع (5.5) مليار دولار للعمليات السيادية في الدول الأعضاء بالبنك و(3.1) مليار دولار للعمليات السيادية والإقليمية تحت مظلة صندوق التنمية الأفريقي، فضلاً عن(1.35) مليار دولار لعمليات القطاع الخاص[1].

ويوجد ثمة نماذج على المساعدات المقدمة للدول الأفريقية عبر هذه الآلية، فعلى مستوى صندوق التنمية الأفريقي تتمثل أهم المساهمات المالية المقدمة للدول الأفريقية في:

أ- تقديم منحة قدرها (9.52) مليون دولار لتعزيز الاستجابة لجائحة كورونا في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وفي جزر القمر، وذلك في 26 يونيو 2020، وتتمثل الدول المستفيدة في كل من (بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، الصومال، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، وأوغندا). وقد تم تخصيص هذا التمويل لشراء المستلزمات الطبية الأساسية بما في ذلك مجموعات الاختبار، تدريب العاملين في قطاع الصحة، تعزيز النظم الصحية ومراقبة الأمراض، فضلاً عن تعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها [2].

ب- منح جماعة شرق أفريقيا (EAC) مبلغ قدره (8.79) مليون دولار على شكل دفعات تبدأ بمبلغ قدره (8.16) مليون دولار ثم (0.63) مليون دولار، في حين سيتم منح (0.73) مليون دولار إلى الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (IGAD)[3].

---

1- African Development Bank Group, "African Development Bank Group unveils $10 billion Response Facility to curb COVID-19", 08 Apr 2020, Access Date: 3July 2020, Available at: **https://bit.ly/2AqJNjC**

2-African Development Bank Group, "African Development Fund approves $9.52 million to enhance coordinated COVID-19 response in East and Horn of Africa and the Comoros", 30 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available At: **https://bit.ly/2BBuw01**

3 – **Idem**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

ج- الموافقة على تقديم منحة قدرها (8.9) مليون دولار لدعم تدابير الرقابة المتعلقة بفيروس كورونا في (6) دول من الدول الأعضاء في جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) والمتمثلة في كل من (ليسوتو، مالاوي، مدغشقر، موزمبيق، زامبيا، وزيمبابوي)، كما تم الموافقة على منح مبلغ بقيمة (683000) دولار إلى ساوتومي وبرينسيب، وذلك في 23 يونيو 2020، وقد خُصصت هذه المبالغ لشراء اللوازم الطبية بما في ذلك مجموعات الاختبار ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي، والجدير بالذكر أن أمانة (SADC) هي المتلقية والجهة المنفذة لهذه المنحة[1].

وعلى مستوى بنك التنمية الأفريقي نجد أنه قد تم تقديم العديد من المساهمات المالية لمواجهة انتشار فيروس كورونا في القارة ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أ- الموافقة على مشروع طوارئ لدعم ثلاث من الدول الأقل دخلاً الأعضاء في "إيكواس" وهم (جامبيا، مالي، والنيجر) وذلك في 22 مايو2020، وقد خصص البنك مبلغ قدره (22.4) مليون دولار لدعم هذا المشروع، على أن يُقسم بواقع (9.55) مليون دولار لتوفير معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي والأدوات المعملية، و(12.83) مليون دولار لتقوية الأنظمة الصحية في هذه الدول[2].

ب- الموافقة على تقديم منحة قدرها (20) مليون دولار لدول مجموعة الخمس للساحل الأفريقي (G5) وهم (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، وتشاد)، والممولة من قِبل صندوق التنمية الأفريقي وذلك في 9 يونيو 2020، وذلك بهدف دعم مراقبة

---

1- African Development Bank Group, " African Development Fund approves $9.52 million to enhance coordinated COVID-19 response in East and Horn of Africa and the Comoros ", 25 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available At: **https://bit.ly/3ixbgkM**

2 - African Development Bank Group, 29 May 2020, Access Date: 4 July 2020, "COVID-19: African Development Bank mobilizes $22 million for low-income ECOWAS countries", Available at: **https://bit.ly/2C3um1h**

مجلة الدراسات الإفريقية 748

انتشار الوباء والقدرة الخاصة بإدارة الحالات، إتاحة المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا، ضمان وجود إجراءات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز أنظمة التغذية[1].

ج- تقديم مساهمات مالية لبعض الدول الأفريقية على المستوى الفردي لدعم جهودها لمواجه انتشار فيروس كورونا، ونذكر منها بعض النماذج على مستوى كل إقليم فرعي، فعلى مستوى إقليم غرب أفريقيا تم تقديم قرض بقيمة (288.5) مليون دولار لنيجيريا وذلك في 5 يونيو 2020[2]، وقرض بقيمة (88) مليون يورو للسنغال وذلك في 29 مايو 2020[3]، وقرض آخر بذات القيمة السابقة للكاميرون في 22 يونيو 2020[4]، أما على مستوى شرق أفريقيا فقد تم الموافقة على تقديم قرض بقيمة (188) يورو لكينيا وذلك في 22 مايو 2020[5]، ومنحة قدرها (4) مليون دولار لجنوب السودان وذلك في 17 يونيو 2020[6]، وعلى مستوى إقليم الجنوب الأفريقي

1- African Development Bank Group, "African Development Bank approves $20 million to contain spread of COVID-19 in G5 Sahel nations", 10 June, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/31NWEYr**

2- African Development Bank Group, "African Development Bank approves $288.5 million for Nigeria COVID-19 Response Support Program", 5 June 2020, Access Date: 4 july 2020, Available at: **https://bit.ly/2YYKKcr**

3-African Development Bank Group, Senegal: AfDB approves 88 million euros emergency budget support for COVID-19 response", 30 May 2020 Access Date: 4 july 2020, Available at: **https://bit.ly/2ZC2r0r**

4 - African Development Bank Group, "African Development Bank approves EUR 88 million loan to Cameroon to finance COVID-19 response ", 23 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available At: **https://bit.ly/2W2tOA7**

5- African Development Bank Group, "Kenya: €188m African Development Bank loan to boost COVID-19 response ", 22 May 2020, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/31O0WPx**

6- African Development Bank Group, "African Development Bank approves $4 million grant to bolster South Sudan's COVID-19 response",17 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/2YZ6zbR**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

فقد تم الموافقة على منحه قدرها (13.7) مليون دولار لزيمبابوي وذلك في 13 مايو 2020[1]، الموافقة على تقديم قرض (10) مليون دولار لسيشل وذلك في 22 يونيو 2020[2]، وأخيراً على مستوى إقليم شمال أفريقيا فقد تم الموافقة على تقديم قرض بقيمة (225) مليون يورو لمصر بهدف تمويل برنامج دعم الكهرباء والنمو الأخضر (EGGSP) وذلك في 17 يونيو 2020[3].

2- تقديم منحة قدرها (2) مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية كمساعدة طارئة لدعم جهودها في القارة الأفريقية ولتعزيز قدرتها على مساعدة البلدان الأفريقية في احتواء جائحة كورونا وتخفيف آثارها، وستساهم هذه المنحة في تعزيز قدرة (41) دولة أفريقية على الوقاية من العدوى واختبارات الإصابة، إدارة الحالات، دعم شراء وتوزع مجموعات وكواشف الاختبارات المعملية، فضلاً عن دعم آليات التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي في القارة الأفريقية، والجدير بالذكر أن تلك المنحة تعد مساهمة من قِبل البنك في إطار خطة الاستعداد والاستجابة لمنظمة الصحة العالمية التي تبلغ قيمتها (50) مليون دولار والتي يدعمها شركاء آخرون[4].

---

[1] − African Development Bank Group, "Zimbabwe: African Development Bank approves $13.7 million to strengthen health system, boost anti-COVID-19 efforts", 15 May 2020, Access Date: 4 July 2020, Available At: **https://bit.ly/3ixWr1k**

[2]- African Development Bank Group, “Seychelles: African Development Bank extends $10 million loan to support COVID-19 responses as economy reopens", 23 Jun 2020, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/2VK0m1o**

[3]−African Development Bank Group, “Egypt: African Development Bank approves 225 million euros budget support loan for electricity sector to bolster economic resilience and sustainability amid COVID-19", 17 Jun 2020, Access Date: 5 July 2020, Available at: **https://bit.ly/31K8dzL**

[4]- African Development Bank Group, "African Development Bank approves $2 million emergency assistance for WHO-led measures to curb COVID-19 in Africa”, 1 Apr 2020, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/2D9Ew0Z**

مجلة الدراسات الإفريقية 750

3- إطلاق بنك التنمية الأفريقي سند تحت مسمى "مكافحة كوفيد 19" بقيمة (3) مليار دولار، وذلك بمدة استحقاق بلغت (3) سنوات ونسبة فائدة (0.75%)، ليعد بذلك أكبر سند اجتماعي مقوم بالدولار في أسواق رأس المال الدولية، ويكمن الهدف من إطلاق هذا السند في التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفيروس كورونا على سبل العيش والاقتصادات الأفريقية، وقد تم تقسيم قيمة هذا السند كالتالي (53%) للبنوك المركزية والمؤسسات المالية، (27%) لخزانات البنوك، ونسبة (20%) لمديري الأصول، والجدير بالذكر أن الإحصاءات النهائية لتوزيع السند قد كشفت القنوات المستفيدة منه كالتالي (37%) لمستثمرين بأوروبا، (36%) للأمريكيتين، (17%) لآسيا، و(8%) لأفريقيا، وأخيراً (1%) لدول الشرق الأوسط[1].

- **<u>المحور الرابع: التحديات المتعلقة باستجابة أفريقيا لجائحة كورونا</u>**

على الرغم من تبني أفريقيا للعديد من الجهود عبر مختلف الآليات القارية للاستجابة لجائحة كورونا، غير أن ثمة عدد من التحديات المواجهة لقدراتها على احتواء هذه الجائحة أو وقف معدل نموها، ولعل من أبرزها ما يلي:

<u>أولاً- هشاشة الأنظمة الصحية في أفريقيا</u>

تشكل أحد أبرز التحديات المتعلقة بالاستجابة القارية لجائحة كورونا فعلى الرغم من اعتبار قطاع الصحة بمثابة خط الدفاع الأول في درء الأمراض والأوبئة، إلا أن الكثير من الدول الأفريقية تفتقر إلى وجود أنظمة صحية جيدة، ويتضح ذلك جلياً من خلال النقص الحاد في أعداد العاملين في قطاع الصحة، حيث يوجد طبيبان لكل (10) آلاف مواطن في أفريقيا بوجه عام[2]، وفي دولة مثل أوغندا يوجد طبيب واحد لكل

1- African Development Bank, "African Development Bank launches record breaking $3 billion “Fight COVID-19” Social Bond", 27 Mar 2020, Access Date: 4 July 2020, Available at: **https://bit.ly/38pTxHz**

2 - John Campbell, "African Health Systems Brace for Coronavirus", The Council on Foreign Relations (CFR), 12 March 2020, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://on.cfr.org/2CVEtpf**

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

ألف مواطن، بينما تمتلك تنزانيا طبيب واحد لكل (30) ألف مواطن، في حين يوجد في زيمبابوي طبيب واحد لكل (10) آلاف مواطن[1]، وفيما يتعلق بالممرضات يوجد (1.06) ممرضة لكل ألف مواطن وذلك في إجمالي (39) دولة أفريقية عام 2018 وهو ما يعني زيادة طفيفة عن تقديرات عام 2005 الذي بلغ خلاله نصيب ألف مواطن من ما يقرب من (1.02) ممرضة[2].

واستكمالاً لما سبق نجد أن القارة الأفريقية لديها (3%) فقط من العاملين في مجال الرعاية الصحية عالمياً، وأقل من (1%) من الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة عالمياً، في الوقت الذي تتحمل فيه أكثر من (22%) من العبء العالمي للمرض[3]، كما تمتلك (13) دولة أفريقية أقل من (5) عاملين بقطاع الصحة لكل (10) آلاف من السكان في حين أن الحد الأدنى للعاملين بقطاع الصحة عالمياً هو (23) لكل (10) آلاف نسمة.

ويضاف إلى ذلك محدودية التجهيزات والمعدات الطبية، حيث تفتقر المستشفيات في بعض الدول الأفريقية للأسرة ووحدات العناية المركزة (ICUs) الكافية حيث يُقدر متوسط عدد الأسرة في أفريقيا بنحو (1.8) سرير لكل ألف شخص[4]، كما أن ثمة ندرة شديدة في أجهزة التنفس الصناعي في بعض الدول الأفريقية، ففي الصومال على سبيل المثال لا يوجد أي أجهزة للتنفس الصناعي، في حين يوجد في كل من مالي وجمهورية

---

[1] aetna, "Diverse and growing, the African continent is home to a vast range of national identities and regional cultures", Access Date: 15 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3h6ElST**

[2] World Health organization, "World Health Day, 7 April 2020", 7 April 2020, **https://bit.ly/38vLkl8**

[3] World Health Organization, "Medical doctors (per 10 000 population) ", World Health Organization, 2020, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3iHTUC6**

[4] United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), “COVID-19 In African Cities: Impacts, Responses and Policies”, 2020, Available at: **https://bit.ly/2CECVjC**

مجلة الدراسات الإفريقية 752

أفريقيا الوسطى (3) أجهزة بواقع جهاز لكل (6.5) مليون و(2) مليون مواطن على الترتيب وذلك حتى 17 أبريل2020[1].

ويزيد من تفاقم هذه الأوضاع الصحية الصعبة اعتماد أفريقيا على استيراد السواد الأعظم من الأدوية من الخارج، إذ تستورد نحو (94%) من إجمالي مخزونها من الأدوية، ويبلغ نسبة الإنفاق الصحي في أفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام نحو (4.98%) من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2019[2]. ويترتب على كل ما سبق تنامي حجم المخاطر والتهديدات المرتبطة بانتشار الفيروس في القارة ولاسيما في ضوء زيادة القيود أو الحظر التام المفروض على حركة التبادلات التجارية الخارجية[3].

ثانياً– تفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة في أفريقيا

تشكل أحد أبرز التحديات المتعلقة بالاستجابة القارية لجائحة كورونا، انطلاقاً من إسهام هذه الظروف في تسريع انتقال الفيروس، حيث تعاني دول القارة الأفريقية من العجز الشديد في البنية التحتية، انتشار العشوائيات والمستوطنات غير الرسمية، فضلاً عن صعوبة الوصول للصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة، ففي إقليمي شرق وغرب أفريقيا يعيش أكثر من نصف سكان الحضر في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية.

كما ينطبق ذات الأمر على إقليم وسط أفريقيا فحوالي (3) من أصل (5) من سكان الحضر يعيشون في مثل تلك المناطق، وبوجه عام يوجد في غرب أفريقيا أعلى عدد

1 - Ruth Maclean and Simon Marks," 10 African Countries Have No Ventilators. That’s Only Part of the Problem", The New York times, 17 May 2020, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://nyti.ms/31CynEv**

2- World Bank, “Current health expenditure (% of GDP) - Sub-Saharan Africa”, Available at: **https://bit.ly/3iLeEOg**

3 − United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), **Op.Cit**.

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

من سكان الأحياء الفقيرة بواقع (94) مليون شخص، بينما يوجد في الجنوب الأفريقي أدنى عدد بواقع (11) مليون شخص، وبوجه عام يعيش ما يقرب من (47%) من سكان الحضر في أفريقيا في أحياء فقيرة وهو ما يمكن ترجمته إلى حوالي (257) مليون شخص.

وفيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة فإن (47%) و(55%) فقط من سكان الحضر في أفريقيا يحصلون على مرافق غسل اليدين وخدمات الصرف الصحي الأساسية (أي مرافق الصرف الصحي المحسنة التي لا يتم تقاسمها مع الأسر الأخرى) على الترتيب وذلك في عام 2019، في حين لا يستطيع حوالي (69) مليون شخص من سكان الحضر الأفارقة الوصول إلى خدمات المياه النظيفة والأمنة. وتقع النسبة الأكبر منهم في أقاليم وسط وغرب وشرق أفريقيا بأجمالي (22) مليون، (21) مليون، و(19) مليون على الترتيب، ويضاف إلى ذلك اعتماد معظم سكان الحضر على القطاع غير الرسمي والذي يوظف قرابة (71%) من الأفارقة، الأمر الذي يعرضهم بشكل كبير لفقدان الدخل وعدم القدرة على الالتزام بالقيود وإجراءات الإغلاق[1].

ثالثاً: انتشار أمراض نقص المناعة في أفريقيا

تشكل أحد أبرز التحديات المواجهة للاستجابة القارية لجائحة كورونا، انطلاقاً من تنامي التأثيرات السلبية المصاحبة له، وذلك على غرار ما حدث في غرب أفريقيا خلال وباء إيبولا حيث لقي ما يزيد عن (60) ألف شخص مصرعهم بسبب الإيدز والسل والملاريا، إذ تؤثر المعدلات المرتفعة للملاريا في بعض البلدان الأفريقية على تبني التشخيص الدقيق وذلك لتشابه بعض أعراضها مع أعراض فيروس كورونا والمتمثلة في الحمى وارتفاع درجة الحرارة[2].

---

[1] –**Idem**

[2] – Shannon Smith, "Managing Health and Economic Priorities as the COVID-19 Pandemic Spreads in Africa" , the Africa Center for strategic

مجلة الدراسات الإفريقية 754

وتعاني القارة من انتشار أمراض نقص المناعة وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" (HIV)، الأمر الذي يعني إمكانية تعرض الكثير من سكانها لمضاعفات خطيرة نتيجة الإصابة بفيروس كورونا، وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام أكثر من (70%) من العبء العالمي لمرض الإيدز[1]، كما يوجد نحو (88%) من إجمالي (2.8) مليون طفل ومراهق مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك وفقاً لاحصائيات منظمة اليونسيف في عام 2020[2]، وتعد منطقة شرق وجنوب أفريقيا الأكثر تضرراً من الإيدز في العالم، حيث تضم (20.6) مليون مصاب وهو ما يمثل نحو (53%) من إجمالي عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم في 2021 والبالغ عددهم نحو (38.4) مليون شخص، يليها منطقة غرب ووسط أفريقيا كما هو موضح بالشكل رقم (1)[3].

studies, 30 March 2020, Access Date: 2 July 2020 , Available At: **https://bit.ly/3iwj4n8**

1−Ayesha B.M. Kharsany and Quarraisha A. Karim, "HIV Infection and AIDS in Sub-Saharan Africa: Current Status, Challenges and Opportunities", US National Library of Medicine - National Institutes of Health, Access Date: 2 July 2020, Available At: **https://bit.ly/2YNQpSC**

2- Unicef, "Envisioning an AIDS-free generation where all children and their families are protected from HIV infection", Access Date: 2 July 2020, Available At: **https://www.unicef.org/hiv**

3 - Avert, "HIV and AIDS in East and Southern Africa regional overview", 31 July 2019, Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://bit.ly/38hmGVl**

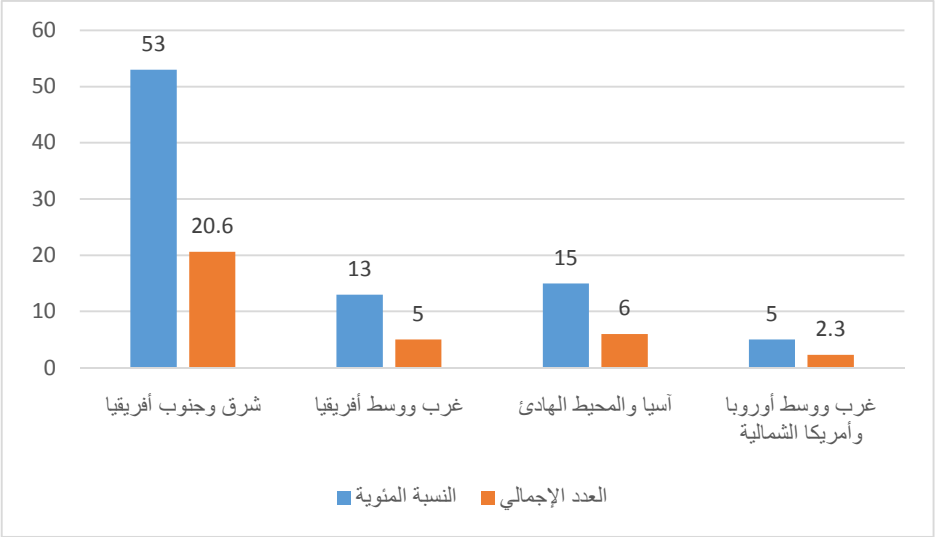

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

**الشكل رقم (1)**

**نسبة انتشار الإيدز في أفريقيا والعالم في عام 2021**


60
50
40
30
20
10
0
53
20.6
13
5
15
6
5
2.3
شرق وجنوب أفريقيا
غرب ووسط أفريقيا
آسيا والمحيط الهادئ
غرب ووسط أوروبا وأمريكا الشمالية
النسبة المئوية
العدد الإجمالي

Source: HIV.gov, "The Global HIV/AIDS Epidemic", Access Date: 2 July 2020, Available at: **https://bit.ly/3inZb1i**

رابعاً: تنامي ظاهرة المهجرين قسراً في أفريقيا

تشكل أحد أبرز التحديات المواجهة للاستجابة القارية لجائحة كورونا، انطلاقاً من تنامي التأثيرات السلبية المصاحبة للظروف المعيشية والصحية المرتبطة بمناطق وجود المهجرين قسراً سواءً لاجئين أو نازحين داخلياً، والتي تتركز في الأغلب الأعم في إطار مخيمات أو معسكرات غير رسمية واقعة على المناطق الحدودية أو البعيدة عن مراكز الدول، وهو ما يعزز من فرص انتشار فيروس كورونا في إطار هذه الأجواء الصعبة ولاسيما في ظل الكثافات المرتفعة لأعداد هؤلاء المهجرين في إطار هذه المناطق.

وتتباين الدوافع والأسباب المحفزة لتنامي هذه الظاهرة في القارة ولعل من أهمها انتشار ظروف عدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول الأفريقية جراء استشراء الصراع على السلطة السياسية، وذلك من قبيل جنوب السودان التي أدت الأوضاع بها منذ ديسمبر 2013 لجعلها الدولة الأكثر تصديراً للاجئين على المستوى الأفريقي، أو

مجلة الدراسات الإفريقية 756

لتنامي تهديد الإرهاب من قبيل جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا منذ بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة وما يرتبط بها من أنشطة إرهابية عابرة للحدود منذ عام 2014، وهو ما أدى إلى وجود ما يزيد عن (2) مليون نازح يعيشون في (32) من المعسكرات الرسمية التابعة للحكومة النيجيرية، فضلاً عن البحث عن سبل وفرص معيشية أفضل على المستوى الاقتصادي وغيرها.[1]

وتحتوي القارة على ما يزيد عن نحو (36) مليون شخص مهجراً قسراً سواءً أكان نازح داخلي أو لاجئ، وهو ما يمثل (44%) من إجمالي المهجرين قسراً حول العالم في عام 2022[2]، ويأتي نحو (85%) من المُهَجَرين قسراً في أفريقيا من ثماني دول أفريقية وهي (الكنغو الديمقراطية، جنوب السودان، إثيوبيا، الصومال، السودان، نيجيريا، أفريقيا الوسطى، والكاميرون)[3]، وتندرج جنوب السودان ضمن قائمة الدول الخمس الأكثر تصديراً للاجئين عالمياً، إذ تأتي في الترتيب الأول على المستوى الأفريقي والرابع عالمياً بعد كل من سوريا وفنزويلا وأفغانستان، حيث قامت بتصدير نحو (2.4) مليون شخص وفقاً لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 31 ديسمبر 2022[4].

وفي المقابل تندرج أوغندا ضمن قائمة الدول الأكثر استضافة للاجئين عالمياً، إذ تأتي في الترتيب الأول على المستوى الأفريقي والثالث عالمياً بعد كل من تركيا وكولومبيا، حيث تستقبل (1.5) مليون لاجئ[5]، وتعد مخيمات "بيدي بيدي" Bidi Bidi Settlement الأكبر استضافة للاجئين على المستوى الأفريقي، حيث تستضيف نحو (270) ألف لاجئ[6].

1 - Wendy Williams, "COVID-19 and Africa's Displacement Crisis", Africa Center for Strategic Studies, 25 Mars 2020, Available at: **https://bit.ly/3xZRkjB**
2 - Reliefweb, "Africans forcibly displaced", 20 Jul 2022, Available at: **https://bit.ly/3PROmFW**
3 - Wendy Williams, **Op.Cit**.
4 - UNHCR, **Op.Cit**.
5 - UNHCR, "Figures at a Glance", 31 Dec 2022, Available at: **https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html**
6 - Wendy Williams, **Op.Cit**.

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

- **خاتمة**

من خلال تناول وتحليل الأجزاء البحثية وفي ضوء ما طرحه الموضوع محل الدراسة من تساؤلات مختلفة، تم التوصل إلى جملة من **الخلاصات والاستنتاجات الرئيسية**، والمتمثلة فيما يلي:

1- جاءت الاستجابة الأفريقية القارية المشتركة لمواجهة جائحة كورونا عبر تبني جملة من الإجراءات والتدابير العلاجية والوقائية معاً، والتي تنوعت في طبيعتها ومضمونها، وسعت جميعها إلى محاولة احتواء هذه الجائحة أو وقف معدل نموها من منظور تقليص مساحات الأضرار (Damage Limitations) أو التداعيات السلبية المصاحبة لها على مختلف المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد عكست مجمل هذه التدابير بلورة نهج أفريقي مشترك لمواجهة الجائحة سواءً تحت مظلة الاتحاد الأفريقي أو المؤسسات القارية الآخرى.

2- على الرغم من بلورة استجابة أفريقية قارية مشتركة لمواجهة جائحة كورونا، إلا إنها واجهت العديد من التحديات المتعلقة بالبيئة الأفريقية، والتي كان من شأنها الحد من فعالية هذه الاستجابة بشكل كبير، وذلك بفعل الطبيعة الهيكلية لهذه التحديات ولاسيما المرتبط منها بتدهور أوضاع مجمل عناصر المنظومة الصحية في أفريقيا سواءً على المستوى المالي أو البشري أو المادي، وهو ما خلق معه حالة من التباين بشأن قدرات الدول الأفريقية على تنبي وتطوير استجابات وطنية فاعلة بما يتسق مع الضوابط المتبعة من جانب الآليات القارية المختلفة.

3- تطرح الرؤية المستقبلية ضرورة عدم اقتصار الاستجابة الأفريقية المشتركة لجائحة كورونا على مرحلة تبني تدابير وإجراءات الاستجابة (Pandemic Response Stage) على المستوى الجماعي فحسب، بل يتعين أن يتم التركيز على بلورة تصورات لمرحلة ما بعد الجائحة (Post-Pandemic Stage)، والتي تتمثل بالأساس في تبني جملة من التدابير المعنية بمعالجة الآثار التي قد تمتد لفترات زمنية قادمة في المستقبل.

مجلة الدراسات الإفريقية 758

وكذلك استخلاص وتقييم الدروس المستفادة من هذه الجائحة عبر تعزيز الممارسات الإيجابية والجيدة بشأن التعامل الكفء مع الأزمات المستقبلية من جانب، وتحويل مسار هذه الجائحة بما انطوت عليه من تهديدات ومخاطر حقيقية إلي فرص واعدة من جانب آخر بغية تحريك المياه الراكدة في إطار بعض الأوضاع والقطاعات الرئيسية في الدول الأفريقية، وهو ما سوف ينعكس بالضرورة بشكل إيجابي على تبني التدابير والإجراءات اللازمة لعمليات الإعداد والتخطيط للأزمات المستقبلية المختلفة في إطار مرحلة ما قبل وقوعها (Pre-CrisisStage).

ولعل من بين أبرز الدروس المستخلصة من الجائحة في أفريقيا الحاجة إلى إحداث تطوير شامل في القطاع الصحي بمختلف عناصره في عموم الدول الأفريقية بما يؤهله للاستجابة للمتطلبات الرئيسية للمواطنين ورفع قدرته على الاستجابة في أوقات الأزمات الصحية الطارئة، الاهتمام بتدشين وتطوير منظومة التحول الرقمي فيما يخص تقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك بما يتواكب مع تنامي ظاهرة العولمة، إنشاء وتعزيز نظام التعليم عن بعد أو التعليم الرقمي بحيث يصبح مساراً قائماً بذاته إلى جانب نظام التعليم الاعتيادي، نشر الوعي المجتمعي بجوهرية الثقافة الوقائية كمرتكز في تعزيز الصحة العامة للمواطنين، فضلاً عن الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية بشكل أكبر ولاسيما بالنسبة للفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً.

4- ثمة جملة من الأطر المقترحة لتعزيز الاستجابة الأفريقية المشتركة "متعددة الأطراف" حيال التعامل مع جائحة كورونا، والمتمثلة في دعم التعاون التنسيق المشترك بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتفعيل آليات عمل الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة المعنية بتفشي جائحة كورونا، دعم الدول الأعضاء لأنشطة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمراكز الإقليمية التابعة له في الأقاليم الأفريقية الفرعية، والتنسيق بين الأطر والآليات المعنية بمواجهة جائحة كورونا في أفريقيا على المستوي الوطني في الدول الأفريقية وذلك بما يتسق مع نظيرتها على المستويات الإقليمية القارية والإقليمية الفرعية والدولية.

أفريقيا وجائحة كورونا: تدابير وإشكاليات الاستجابة القارية المشتركة

ويضاف لما سبق ضرورة تعزيز المساهمات المالية الموجهة للصندوق الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا سواءً عبر الدول الأعضاء أو الشراكات الخارجية من أجل توفير الموارد المالية الكافية لمواجهة الجائحة ولاسيما في ضوء محدودية الموارد الذاتية للاتحاد الأفريقي، وتحقيق الاستفادة القصوى من مختلف مصادر الدعم القاري والدولي بشتى صوره، بحيث يتم في هذا الشأن وضع أولويات قائمة على توزيع وتخصيص هذه المصادر وفقاً لاحتياجات الدول الأكثر تضرراً، فضلاً عن مواصلة الدول الأعضاء في المؤسسات القارية الأفريقية تعزيز ترصدها لجائحة كورونا بشكل فعال والاستمرار في تنظيم وتنفيذ حملات التطعيم المواجهة لها وذلك من أجل الوصول إلى المعدلات المطلوبة في هذا الشأن.

760 مجلة الدراسات الإفريقية